



السيادة للشعب .. الكرامة للمواطن .. الشرعية للدولة

المبادئ العامة وأهداف الحزب

ترسم هذه الورقة التي وقع نقاشها بصفة معمقة بين أعضاء المؤتمر من أجل الجمهورية وتحديثا لوثيقته الأساسية عند التأسيس، الملامح الكبرى لهوية حزبنا وتشكل قاعدة الانخراط فيه، بانتظار تبني مؤتمره الصيغة النهائية.

لمحة تاريخية

ولد المؤتمر من أجل الجمهورية يوم 25 جويلية 2001 على إثر اجتماع بمنزل خاص تحت المراقبة اللصيقة للبوليس السياسي. وكان وراء هذا التأسيس نشاط في المجتمع المدني ومساجين سياسيين سابقين جمعت بينهم من جهة إرادة رفع كل التحديات التي كانت الدكتاتورية وهي في أوجها ترميها في وجه الجميع ومن جهة أخرى القواسم المشتركة التالية:

- إرادة الممارسة الفعلية للحريات الفردية والسياسية تحت شعار "نمارس حقوقنا ولا نطالب بها"، عبر تأسيس حزب سياسي يدعو للمقاومة المدنية وليس للمعارضة، دون رخصة أو إذن من أحد، خارج قوانين الدكتاتورية بل على نقبضها كأول فعل نضالي.

- اعتبار الدكتاتورية غير قابلة للإصلاح نظرا لطبيعتها الإجرامية ورفض الانخراط في أي من ألعبيها مثل الانتخابات الرئاسية أو التشريعية والدعوة لإسقاطها بكل وسائل المقاومة المدنية.

- العمل على إقامة أوسع جبهة سياسية لمقاومة الاستبداد والإطاحة به. وقد لعب حزبنا دورا بارزا في مشاريع العمل الوطني المشترك المتعددة من مثل التحالف الرباعي سنة 2001 بيننا وأحزاب التقدمي الديمقراطي والعمال والنكتل، ثم النضال المشترك ضد تنقيح الدستور سنة 2002، ثم تنظيم اجتماع أكس بفرنسا سنة 2003 الذي خرجت عنه أول وثيقة جماعية بخصوص أسس الدولة المنشودة، ثم المشاركة في إضراب الجوع وحركة 18 أكتوبر سنة 2005، ثم التحريض المتواصل على العصيان المدني منذ 2006.

وقد تعرض مناخو الحزب منذ التأسيس إلى كل أنواع التضييق من سجن وملاحقة ومصادرة بيوت ونفي وتهجم على الشرف. كل هذا لأن المؤتمر مثّل للسلطة الدكتاتورية كل ما تكرهه وتخافه: الدقة في تشخيص طبيعتها والجرأة في مواجهتها والدعوة الصريحة لإسقاطها والتحريض الدائم عليها والمشاركة الطليعية في مقاومتها.

وتواصلنا مع تاريخه فإن المؤتمر من أجل الجمهورية يواصل اليوم نضاله من أجل المبادئ والأهداف التالية.

I - المبادئ

القيم

إن ما جمعنا إلى الآن وما يجب أن يجمع كل من يدخل معنا لبناء الحزب هو الانفتاح الفكري والجرأة في الجهر بالحق والثبات على المبدأ والإصرار على العمل مهما كانت الصعوبات والعراقيل والتضحية بالذات من أجل مصلحة عامة.
إن هذه القيم التي غدت مواقفنا وتصرفاتنا إبان المعركة ضد الدكتاتورية هي التي نريدها محركا ودافعا نحو الأهداف التي نرفعها وندعو إليها.

المرجعية الفكرية

نحن نفرق بصفة جذرية بين العقيدة والأيدولوجيا والمرجعية الفكرية.
العقيدة بالنسبة لنا هي شأن خاص مرتبط بحرية الضمير والمعتقد وهو حق من حقوق الإنسان.
الايدولوجيا هي منظومة فكرية تدعي الانفراد بالحقيقة وامتلاك كل الحلول لكل المشاكل وتتميز بالإطلاق والشمولية وتنزلق نحو الجمود وهي عادة عنصر تفرقة وفتن بين المواطنين .
المرجعية الفكرية هي الأسس النظرية التي تسند مواقفنا السياسية والتي نعتمد عليها في التعامل مع الواقع تحليلا ونضالا لتحسينه وهي بالأساس :
- القيم والأفكار التحررية التي يزخر بها تاريخنا العربي الاسلامي في تونس والتاريخ الإنساني.
- مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق والمعاهدات الدولية.
- التشخيص العلمي والموضوعي لواقعنا بعيدا عن المواقف المسبقة والتصورات الجامدة.
- محاولة الإبداع الفكري المطرد في التعامل مع الواقع المتغير بمنهجية تشرك كل الطاقات في البحث عن حلول للمشاكل مع التقييم الدقيق والمراجعة المستمرة مما يضمن القدر الأقصى من المرونة الفكرية حتى تتم الملائمة بين الواقع المعقد والحلول الظرفية.
إن حزبنا يحترم عقيدة كل شخص ولا ينضوي تحت أي راية ايدولوجية ويستند لأخذ مواقفه السياسية إلى مرجعية فكرية تجمع بين الثبات على المبادئ والمنهجية المتطورة باستمرار، ومن ثم سهولة التعايش بين مناضلين لهم خيارات عقائدية مختلفة تجمعهم أهداف سياسية واحدة وطريقة تفكير مبنية على التواضع والبحث المستمر والنقاش الجماعي.

مبادئ التنظيم

نحن نسعى لنيل ثقة شعبنا وتمثيله وخدمته طبق قواعد الديمقراطية، ومن أجل ذلك توخينا منذ التأسيس بناء حزبنا على شكل مجموعة معروفة تتحمل القمع وذلك تأكيدا على حقنا في النشاط السلمي العلني ورفضاً للعمل السري وحول هذه النواة الصلبة تتشكل شبكات من المتعاطفين يتمتعون بكامل الحرية في أخذ المبادرات.
لقد زادت الثورة من إيماننا بصحة هذا الخيار ومن ثم فإن كل التنظيم الذي نحن اليوم بصدد إعادة تأسيسه مبني على مؤسسات لها حرية المبادرة والقرار ومركزية الفرد في التنظيم ومرونة في تطبيق الخط العام لكي يتمكن من التفاعل وفق صيغ تشجع الإبداع وتنسق بين المبادرات بعيدا عن الشخصية.

II - الأهداف

إقامة دولة مدنية غاية إرساء نظام جمهوري

إننا نعتبر أن تونس لم تعرف يوماً دولة جمهورية وإنما دولة استبدادية مغلقة برداء النظام الجمهوري، لذلك فإننا عازمون على النضال من أجل نظام جمهوري حقيقي يقوم إرادياً على سيادة الشعب عبر الممارسة الفعلية والتامة لحرية الرأي والتنظيم للجميع وإقامة الانتخابات الحرة والنزيهة والموضوعة تحت رقابة قضاء مستقل فاعلة لضمان تمثيلية الشعب ومشاركته الفعلية في القرارات السياسية في إطار هياكل شرعية وممثلة في كل المستويات .

ويعتبر المؤتمر من أجل الجمهورية أن تزوير الانتخابات جريمة من قبل الخيانة العظمى تتحمل مسؤوليتها كل الأيدي العابثة بإرادة الشعب .

ترسيخ المواطنة

إن إعادة بناء جو إنساني واجتماعي لا خوف فيه ولا إذلال هو المكسب الأول الذي حققته ثورتنا المجيدة. ويعمل المؤتمر على تدعيم كل ما من شأنه الحفاظ على هذا المكسب العظيم، ولن يسمح أبداً بأي شكل من أشكال الوصاية والإقصاء والتهميش للأفراد والمجموعات والتعدي على الكرامة أو على حق المشاركة في القرار السياسي والقيام بواجباته حتى نحقق جميعاً مجتمع المواطنين قاطعين نهائياً مع الحقبة المظلمة لمجتمع الرعايا. ويتطلب هذا إضافة إلى ممارسة الحريات العامة:

- إلغاء البوليس السياسي؛
- سدّ كل المنافذ لعودة أي شكل من أشكال التعذيب و التجريم الكلي للتعذيب مع وضع آليات فعالة لمراقبة السجون ومخافر الشرطة ودور العجز ومستشفيات الأمراض العقلية والجمعيات التي تعنى بذوي الاحتياجات الخصوصية؛
- الحفاظ على الحياة الخاصة بالمنع الكلي للتصنّت الهاتفية خارج حالات قضائية يضبطها ويحصرها القانون وسرية المراسلات مع إيجاد آليات مدنية لحماية هذه الحريات.

ترسيخ الدولة المدنية مرورا بترسيخ الديمقراطية في أبعادها الثلاثة (المشاركة والمساءلة والمداولة)

- يمرّ إرساء النظام الديمقراطي ضرورة بوضع دستور جديد سيعمل المؤتمر على أن يكرّس بأقصى قدر من التدقيق والوضوح المبادئ التالية:
- الفصل الواضح بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية بما يضمن التوازن بينها واستقلالها وخاصة استقلال القضاء وإدخال إصلاحات جذرية في هذا القطاع؛
 - تثبيت روح المواطنة بالشعور بالمسئولية السياسية وعلوية الدستور وسيادة القانون والمساواة التامة في الحقوق والواجبات بقطع النظر عن الجنس والجهة والمستوى التعليمي والاجتماعي؛
 - الضمان الفعلي للحريات الفردية والجماعية كما وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مع التنصيص على مبدأ المساواة بين المواطنين والدفاع عن مكتسبات المرأة وتطويرها؛
 - إحداث محكمة دستورية؛
 - الرقابة والمحاسبة لكل من يتحمل مسؤولية؛
 - ضمان حرية الرأي عبر وضع وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري تحت إشراف هيكل مستقل عن السلطة التنفيذية وله ميثاق شرف يضبط صلاحياته؛
 - وضع آليات شفافة ومراقبة في كل مراكز القرار التي يتم فيها الانتداب والترقية حتى لا تلعب الوساطة أي دور؛
 - تشجيع المبدعين ورفع كل أشكال الرقابة لتعود تونس مركزاً للإشعاع الثقافي

إرساء الديمقراطية الاجتماعية

- تشجيع الجمعيات المدنية وتمويلها وفق معايير قانونية عادلة وشفافة واعتبارها مكوّنا أساسيا في التنظيم الاجتماعي.
- إقامة اللامركزية الإدارية وإعطاء البلديات والمجالس الجهوية القدر الأقصى من الصلاحيات.

وعلى المستوى الاقتصادي فإن المؤتمر يعمل على:

- بناء اقتصاد وطني في خدمة الأغلبية يشجع المبادرة الحرة بالاستثمار الوطني والخارجي محميا من كل أصناف الفساد وفي إطار احترام المصلحة العليا للبلاد، ويعمل على تشجيع دور الدولة كحامية للمصلحة العامة حتى لا تهضم الحقوق الاجتماعية والنقابية للعاملين بالساعد والفكر. كما يولي أهمية كبرى للحفاظ على البيئة لضمان حق الأجيال المقبلة في التقدم الاجتماعي والاقتصادي والبيئة السليمة.
- إن المؤتمر من أجل الجمهورية يعتبر أن الحق في الصحة والتعليم والكفالة الاجتماعية أولويات مطلقة يجب أن يخصص لها كل المطلوب من الموارد.
- إن المؤتمر من أجل الجمهورية سيعمل على خلق كل الآليات لمحاربة الفساد والتوزيع العادل للدخل الوطني بين الجهات وتقليص الهوة بين الفئات الاجتماعية مع العمل على إرساء سياسة جبائية عادلة وشفافة.

في ميدان العلاقات الخارجية

إن المؤتمر من أجل الجمهورية المتعلق بهوية عربية إسلامية متجذرة في ماضينا التليد والمنفتح على قيم العصر والحداثة والإنسانية سيعمل على الحفاظ على استقلال القرار الوطني واتخاذ كل المبادرات الكفيلة بتحقيق الوحدة المغاربية والوحدة العربية مع العمل على ترسيخ العلاقات مع المحيط الإسلامي والإفريقي والمتوسطي والعالمي لتكون عنصرا فاعلا في الاستقرار والسلم والمساهمة في إثراء الحضارة الانسانية والمتوازن مع شعوب العالم والدفاع عن حقوق الشعوب في السيادة وعلى رأسها شعبنا الفلسطيني البطل.

إننا ندعو التونسيين إلى المحافظة على روح الثورة السلمية الديمقراطية التي رفعت رؤوسنا جميعا والالتفاف حول أهدافها العظيمة في وطن للجميع خال من كل أصناف الاستبداد. والمؤتمر من أجل الجمهورية كحزب مفتوح لكل التيارات الفكرية والعقائدية يجمع بينها الالتفاف حول مشروع سياسي بالأهداف المذكورة أعلاه، مصمم أكثر من أي وقت مضى على أن يكون رافدا فعلا لصنع مستقبل يضمن حقوق الأجيال القادمة ويحقق آمال الأجيال التي سبقتنا على درب النضال ولا يترك الدماء الزكية التي سالت على أرضنا الطاهرة تذهب سدى .

[Website : www.cprtunisie.net](http://www.cprtunisie.net)

[Contact : cprtunisie@gmail.com](mailto:cprtunisie@gmail.com)

Et participez à nos débats sur facebook via: <http://www.facebook.com/CPRTunisie>